الجمارك: لا زالت التحقيقات مستمرة في تزوير بيانات اللاذقية

٢٠ مليار ليرة قيمة التجاوزات حتى الآن وتجار وموظفون ومخلصون متورطون بعمليات التزوير

تجارة حلب: يتم التحقيق مع خمسة تجار

تجارة دمشق: بعض التجار يتعاملون مع مخلصين مشبوهين

عبد الهادي شباط

بعد ما تم تسريبه عن قضايا تزوير في أمانة جمارك اللاذقية، حصلت «الوطن» على معلومات بأن التحقيقات الأولية تفيد بأن قيم حالات التزوير المنفذة تتجاوز ٢٠ مليار ليرة وتعود لأكثر من ٢٠ قضية تم إثرها التحقيق وتوقيف عدد من التجار والمخلصين الجمركيين وعدد من العاملين في الأمانة، وأوضح مصدر في غرفة تجارة حلب أن عدد التجار والمستوردين الذين تم التحقيق معهم حتى الآن بلغ ٤ أو ٥ تجار ولم ينف أو يؤكد تورط هؤلاء التجار لكنه اعتبر أنه حتى في حالات التلاعب لا يمكن للمستورد أو التاجر التلاعب من دون أن يكون ذلك بالتنسيق مع أحد العاملين في الأمانة الجمركية إضافة لوجود دور مهم في الموضوع للمخلص الجمركي.

وكانت بعض المصادر بينت أن معظم القضايا التي تم ضبطها تتعلق بالتلاعب بالبيانات الجمركية والإيصالات المالية وتزوير مستندات ووثائق بهدف التهرب من الرسوم الجمركية والمستحقات المالية.

وفي تصريح لعضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بين أن هذه الظاهرة ليست جديدة في التخليص الجمركي، مبيناً أن سببها هو صعوبة الإجراءات لتخليص البضائع إضافة لرغبة بعض التجار والمستوردين وتفضيلهم عدم ورود أسمائهم إلى الدوائر المالية الأمر الذي يدفع بهم للاستيراد بأسماء غيرهم (إجازات استيراد بأسماء مستوردين غير حقيقيين)، إضافة إلى أن بعض التجار يتقصدون التعامل مع بعض المخلصين المشبوهين الذين لديهم تعاملات غير سليمة في تخليص البضائع لأن أجورهم أرخص، لكن في الكثير من الحالات يتم اكتشاف التزوير وتتم ملاحقة التاجر المستور ويتم تغريمه بأضعاف المبالغ التي كانت تجب عليه لو أدخل بضائعه وصرح عنها ببيانات جمركية حقيقية وخالية من التزوير أو التلاعب بينما يتعرض بعض التجار للغبن الكثير من الحالات يتم اكتشاف التزوير ويتم تلاعب ببياناتهم الجمركية من المخلص من دون أن يكون لهم علم أو دراية.

بينما اعتبر ضابط في الجمارك أن تطويق عمل الضابطات الجمركية وحصر مهامها وعدم السماح لها بتفتيش البضائع المخلصة في الأمانات تسهل خروج البضائع المصاحبة لبيانات مزورة أو تحتوي على تلاعب إلى وجهتها بسلام من دون أن تتعرض هذه البضائع لإعادة النظر أو التدقيق على الطرقات قبل وصولها للمستودعات وأن هذا الإجراء استند إلى قرار إداري في المديرية العامة للجمارك في وقت سابق وهو ما حال دون قدرة الضابطات على التحقق من الفواتير والبيانات الجمركية للبضائع بعد تخليصها في الأمانات الحدودية.

وتفيد المصادر الجمركية بأن التحقيقات مازالت جارية في الملف رغم مبادرة بعض المستوردين للتسوية على مخالفاتهم حيث طالت التحقيقات والتوقيفات التي تنفذه الجهات المعنية إلى جانب أجهزة الرقابة والتفتيش العديد من العاملين في الأمانة الجمركية من مختلف المستويات الإدارية وبعض المخلصين الجمركيين مازالوا متوارين عن الأنظار بينما عملت المديرية العامة للجمارك على إحالة هذه القضايا إلى القضاء المختص لاستكمال التحقيقات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

التفاح السوري إلى ١٥ دولة عربية

دياب لـ«الوطن»: هدف برنامج الاعتمادية تحسين مواصفات المنتجات السورية المصدرة

هناء غانم

أكد مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة د. أحمد دياب أهمية إدراج محصول التفاح ضمن برنامج الاعتمادية الذي بدأت الوزارة بتطبيقه عام ٢٠١٩ على محصول الحمضيات وحقق نتائج إيجابية، موضحاً لـ«الوطن» أن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين جودة ومواصفات المنتجات السورية التي سيتم تصديرها بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية وأذواق المستهلكين، مشيراً إلى أن هناك زيادة في حجم الصادرات لتصل إلى أكثر من ١٥ دولة عربية.

وأضاف دياب خلال الاجتماع الذي عقد أمس في مديرية زراعة ريف دمشق بهدف إطلاق الآلية التنفيذية لتطبيق برنامج الاعتمادية لتسويق المنتجات الزراعية على محصول التفاح: إنه بدأنا بتطبيق هذا البرنامج على محصول التفاح منذ فترة في محافظة السويداء واليوم في ريف دمشق والخطوة القادمة ستكون في حمص، مبيناً جودة التفاح السوري من حيث المواصفات واللون والطعم والحجم والتوزع الجغرافي على مستوى سورية، مؤكداً أنه ومن خلال هذا البرنامج والتعاون مع كل الجهات ذات الصلة سيتم اعتماد المزارع المتميزة وإنتاجها للفلاحين الراغبين بالانضمام لهذا البرنامج ليصار إلى اعتمادها ضمن سياق الدعم الذي يوفره برنامج الاعتمادية والإرشاد الزراعي والممارسات والمواصفات للفلاحين، وهذا سيكون له أثر إيجابي على حجم صادرات المحصول مع وضع خطة مستقبلية للارتقاء بهذه الزراعة.

وخلال الاجتماع قدم دياب شرحاً مفصلاً حول البرنامج المقترح والخطوات التنفيذية لتطبيقه وتحضير البيئة اللوجستية له من حيث حصر بساتين التفاح وتوزيعها على مستوى المناطق والأصناف المنتشرة في سورية والتصديرية منها والممارسات الزراعية الجيدة الواجب تطبيقها والبرامج الفنية الداعمة.

في سياق متصل أوضح مدير زراعة ريف دمشق المهندس عرفان زيادة أن محصول التفاح على مستوى المحافظة يعد محصولاً إستراتيجياً وهو محصول تصديري يدر دخلاً جيداً على الفلاحين ويتم الاعتماد عليه بشكل كبير في ريف دمشق، حيث يبلغ إنتاج المحافظة نحو ١٠٠ ألف طن سنوياً ويتم تصدير كميات كبيرة منها للدول المجاورة وبنوعيات ممتازة، وأشار زيادة إلى أن برنامج الاعتمادية سيسهل على الفلاحين ضمان تصدير محصولهم والحصول على السعر الأنسب وتعزيز دخلهم ودعم العملية الزراعية في المحافظة.

بدوره رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها زياد الخالد قال إن برنامج الاعتمادية هو ضمان للفلاحين لتسويق إنتاجهم من التفاح ورعاية حقوقهم وتأمين مستلزمات الإنتاج، مبيناً أن اتحاد الفلاحين يقوم بتقديم كل الدعم للفلاحين بالتعاون مع مديرية الزراعة من أجل خدمة بساتينهم وتسويق منتجاتهم.

واعتبر أمين سر غرفة زراعة دمشق محمد جن أن هذه الخطوة تدعم منتجي التفاح وتحسن جودة محصولهم وتسهل على المصدرين تسويقه إلى الأسواق الخارجية وبالتالي الحصول على قيمة مضافة للفلاحين والمصدرين، لافتاً إلى أن دور غرفة الزراعة هو تقديم التسهيلات اللازمة لتسويق المنتج.

> حصر بساتين التفاح في سورية وتحديد التصديرية منها

ماذا عن الأسعار في الشهر الفضيل؟

تجارة دمشق: الأسعار ترتفع قبل رمضان وتنخفض بعد الأسبوع الأول

د. فضلية: نسبة كبيرة من العوائل السورية وضعها الاستهلاكي «حرج» خلال رمضان

- «التموين» تتوعد بإجراءات صارمة للمخالفين ورقابة على المراقبين
- قلعجي: أسعار الحلويات ارتفعت أكثر من مئة بالمئة

رامز محفوظ - هناء غانم - جلنار العلي:

مع قرب حلول شهر رمضان وزيادة الطلب على المواد الغذائية، تشهد الأسواق حالة من الانفلات والغلاء اليومي في أسعار معظم المواد وخصوصاً الغذائية منها، فما الإجراءات الحكومية المطلوبة لخفض الأسعار أو ضبطها؟ وهل ستشهد ارتفاعاً إضافياً واستغلالاً من بعض التجار خلال شهر رمضان كما يجري في كل عام؟ وما الدور المطلوب من المؤسسة السورية للتجارة لتوفير معظم المواد الغذائية المطلوبة في صالاتنا؟ وهل ستشهد تدخلاً إيجابياً حقيقياً لها أم إن الحال سيبقى كما هو عليه وستبقى أسعارها موازية للسوق بل أعلى منها لبعض المواد؟

باب الاستيراد مفتوح

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه جرت العادة خلال السنوات الماضية أن ترتفع الأسعار خلال الأسبوع الأول من رمضان مع زيادة الطلب عليها ومن ثم تعود للانخفاض مع انخفاض الطلب وهذا من المرجح أن يحدث خلال رمضان الحالي، منوهاً بأن استقرار الأسعار مرتبط دائماً بالعرض والطلب.

وأكد اللحام أن كل المواد متوافرة وليس هناك أي نقص بأي مادة خلال الفترة الحالية، باعتبار أن باب الاستيراد مفتوح وهناك بضائع تصل إلى سورية، موضحاً بأن نقص المواد وصعوبات تحويل الأموال للخارج وإجراءات الحصار الجائر هي عبارة عن عوامل أدت سابقاً إلى تأخر وصول المواد إلى سورية لكن اليوم ومع تنوالي المساهمات الخيرية المقدمة من جمعيات خيرية واستمرار المساعدات الدولية وقيام التجار بالاستيراد فمن المتوقع أن تنخفض الأسعار خلال شهر رمضان.

وبيّن أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة كي لا ترتفع الأسعار ويزداد عرض المواد في السوق وعلى وجه الخصوص المواد الغذائية وهذه السياسة تعتبر جيدة لكنها بحاجة للاستمرارية، مبيناً بأنه عندما يزداد العرض يقل الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار وحينها يسعى التاجر إلى تصريف بضائعه بأسرع وقت ممكن وبأقل نسبة من الأرباح.

الارتفاع عالمي

ولفت إلى أن الكثير من التجار والشركات التجارية قاموا بتخفيض أسعارهم خلال الفترة الحالية وليسوا على استعداد أبداً لرفع أسعارهم بل إن معظمهم يتجه نحو التخفيض خلال شهر رمضان ويقومون بتقديم عروض على البيع، مشيراً إلى أن ارتفاع الأسعار ليس في سورية فحسب إنما في كل دول العالم التي تشهد نقصاً في المواد الغذائية وزيادة في الطلب عليها وبالرغم من نقص المواد والحصار الجائر على سورية يبذل التجار السوريون جهوداً كبيرة لتأمين حاجة السوق من المواد.

تبعات الزلزال

بدوره أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة لـ«الوطن» أنه بعد حصول الزلزال في سورية حصل ارتفاع في الأسعار لا يقل عن ١٠ بالمئة، مضيفاً: كنا نتوقع بعد التكاتف الذي حصل بين التجار والمواطنين والمبادرات التي تم القيام بها وورود كميات كبيرة من المساعدات الخارجية أن تنخفض الأسعار لكننا لم نشهد أي انخفاض للأسف.

ولفت إلى أنه كانت هناك آمال معقودة على التعميم الذي صدر منذ أشهر قليلة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والذي نص على أن التاجر مسؤول عن تقديم بيان تكلفة للوزارة لبضاعته وتحديد تكاليفه مقابل قيام الوزارة بتحديد هامش الربح له دون التدخل من قبلها بموضوع تكاليف التاجر والذي كان الغرض منه انسيابية المواد وطرحها بشكل أكبر في الأسواق لكننا لم نلمس انسياباً واضحاً للمواد وانخفاضاً في أسعارها بل على العكس شهدنا ارتفاعاً فيها ولم يكن هناك أي فائدة تذكر من هذه الميزة التي أعطتها الوزارة للتاجر.

وأوضح بأن هناك شحاً في بعض المواد الأساسية والغذائية المطروحة في الأسواق حالياً والتي تعتبر ضرورية لشهر رمضان مثل الرز والبقوليات بشكل عام والزيت النباتي والسمون بنوعيها النباتي والحيواني والتي ارتفعت بشكل يفوق قدرة المواطن الاستهلاكية، إضافة إلى الألبان والأجبان والزبدة والتي ازداد سعرها خلال الفترة الحالية بحدود ٢٥ بالمئة، ناهيك عن الارتفاع اليومي الذي يحصل بأسعار الفروج وأجزائه.

الضرائب لها دور

وبيّن بأنه إضافة إلى التاجر أصبحت الحكومة اليوم أحد أركان ارتفاع الأسعار الحاصل في الأسواق، مطالباً بضرورة قيام الحكومة بتخفيض الضرائب والرسوم على القطاعات الإنتاجية للمساهمة في تخفيض الكلف للمواد المستوردة والمنتجة محلياً خلال الفترة الحالية على وجه الخصوص وهذا الطلب هو من ضمن التوصيات التي رفعناها خلال اجتماعية قمنا بها منذ أيام في يوم المستهلك العالمي إضافة إلى قيامها بزيادة الدعم لمستوردي الأعلاف كي تنخفض أسعار اللحوم والفروج والأجبان خلال شهر رمضان، مؤكداً أن الأسعار في ارتفاع متصاعد وليس هناك أي بوادر لانخفاضها خلال شهر رمضان وفي حال استطاعت الحكومة الحفاظ على المستوى الحالي الذي وصلت له الأسعار حالياً فإن ذلك يعتبر مؤشراً جيداً.

الوضع حرج

الباحث الاقتصادي د. عابد فضلية أكد لـ«الوطن» أن شهر رمضان هذا العام يدخل على السوريين بظروف قاسية لم تشهدها البلاد منذ عقود حيث – بعيداً عن الظروف الإنسانية الموجعة التي خلفتها الحرب وتسبب بها الزلزال – تسود حالة من التحديات الاقتصادية والمعيشة تمثلت خصوصاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تتزايد أكثر خلال الأيام التي تسبق بداية شهر رمضان الأمر الذي يضع وسيضع نسبة كبيرة من العوائل السورية في وضع استهلاكي أكثر حرجاً مما هو فيه، مؤكداً أنه وعلى غير العادة في كل رمضان وبغض النظر عن أعين الرقابة الحكومية والرسمية ننتظر جميعاً من التجار والمنتجين أخذ بعين الظروف المعيشية التي يعيشها السوريون بالاعتبار وأن يكونوا في عرضهم السلعي وفي سياسة تسعير منتجاتهم على مستوى استثنائي من المراعاة وتخفيض للأسعار كما كانوا ومازالوا في وقوفهم الإغاثي للمتضررين من الزلزال وخاصة فيما يتعلق بالسلع الرمضانية الغذائية والضرورية فهذا حق وواجب اجتماعي وإنساني وأخلاقي ليس بعيداً عن قطاعنا الخاص الذي نأمل منه تخفيضاً حقيقياً للأسعار.

عقوبات وإجراءات جديدة

وعن دور الجهات المعنية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أكد حسام نصر الله مدير حماية المستهلك في الوزارة لـ«الوطن» أن هناك جملة من الإجراءات والعقوبات سيتم اعتمادها خلال شهر رمضان نظراً لزيادة الطلب على المواد الغذائية وخاصة ما يتعلق بالمواد الخاصة بالمائدة الرمضانية ولضمان استقرار السوق والأسعار وتأمين السلع بجميع أشكالها وأنواعها للمواطن وضمن الجودة والمواصفة المطلوبة والأسعار المناسبة، لافتاً إلى أنه تم توجيه كل المديريات في كل المحافظات بإجراء عملية سبر للأسعار ولكل المواد وبشكل يومي والتأكد من توفر المواد والسلع وانسيابها بالأسواق بالشكل الكافي والجودة والمواصفة والسعر المحددين أصولاً ومواقانتا بأي طارئ على أي مادة وبشكل فوري لنتمكن من المعالجة في حينه والأهم تكثيف الدوريات الراجلة والآلية في كل أوقات البيع وبشكل خاص في أماكن ومراكز المدن والأسواق الرئيسية لضبط الأسعار فيها ومطابقة المواد والسلع للمواصفات المطلوبة أصولاً، موضحاً ضرورة تقسيم المحافظة إلى قطاعات عمل حسب الأهمية والظروف المتاحة بما يحقق سهولة وانسيابية العمل الرقابي وفعاليته على هذه القطاعات وتلبية متطلبات المستهلكين مع الإشارة إلى العمل على تكليف الدوريات الرقابية بالعمل ضمن نظام المجموعات وعلى أن يترأس كل مجموعة معاون مدير أو رئيس دائرة وتشكيل دوريات مناوبة على مدار الساعة والتركيز خلال النصف الأول من شهر رمضان المبارك على المواد الأساسية من خضر وفواكه ولحوم وخبز وألبان وأجبان والحبوب والعصائر وغيرها من المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن يومياً في المائدة الرمضانية.

لكل مرحلة إجراءات

وأضاف نصر الله أن التركيز خلال النصف الثاني من الشهر سيكون على المواد التي يزداد الطلب عليها مثل الألبسة والأحذية بكل أنواعها والحلويات والسكاكر والموالح وكل مستلزمات العيد بشكل عام مع التأكيد على تشديد الرقابة على وسائط نقل الركاب بين المحافظات بفترة العيد وعدم تقاضي أي زيادة على التسعيرة ك(عيدية) وأشار نصر الله إلى أهمية الاستعانة بكل العاملين الإداريين المكلفين في الجولات الرقابية خلال الشهر.

ومن جهة أخرى أكد أنه سيكون هناك سحب للعينات من المواد المشتبه بمخالفتها للمواصفات والشروط المطلوبة وخاصة مستلزمات هذا الشهر والعيد من خلال دوريات نوعية وتخصصية وتشديد الرقابة على تداول الفواتير ضمن حلقات ومراحل انتقال السلعة لحين وصولها إلى المستهلك والتدقيق بأسعار المواد المعروضة للبيع ومن كل الأنواع والأصناف حفاظاً على استقرار أسعارها وضبط المخالفات بشكل فوري.

وأشار إلى أهمية اعتماد مبدأ الشكاوى من المواطنين خاصة وانه سيكون هناك مناوبة على هاتف الشكاوى ومتابعة على مدار الساعة حتى في أيام العطل الرسمية.

ولفت نصر الله إلى أنه تم التأكيد على المراقبين المكلفين العمل الرقابي بضرورة إبراز الهوية الرقابية الصادرة عن الوزارة والمهمة الرسمية التي يحملها والتقيد بزمان ومكان المهمة وعلى مسؤولية رئيس الدورية والمراقبين وتحت طائلة اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين مبيناً أن هناك متابعة لعمل هذه الدوريات في الأماكن والأوقات المحددة بالمهمة الموكلة إليهم وسيتم اتخاذ أشد العقوبات بحق المقصرين.

دور السورية للتجارة

وذكر أنه تم التأكيد على السورية للتجارة بتأمين كل مستلزمات واحتياجات المواطنين في صالات السورية للتجارة من المواد والسلع الغذائية وغير الغذائية وخاصةً فيما يتعلق بمتطلبات المائدة الرمضانية وبأسعار منافسة وبالجودة والنوعية الجيدة وبما يحقق توافر كل أنواع السلع والمواد في الأسواق ومنع حصول أي اختناقات أو احتكار لبعض المواد من بعض ضعاف النفوس أو رفع للأسعار بشكل غير مبرر وذلك من خلال صالات العرض المنتشرة في مختلف المحافظات والعمل على تسهيل عرض منتجات أصحاب الفعاليات التجارية (التجار والمستوردين) ضمن صالاتها وبأسلوب حضاري ومريح للمواطن وعلى أن تكون أسعار المواد والسلع المعروضة منافسة ومناسبة للمواطنين.

الإكسترا ٢٠٠ ألف ليرة

من جهة ثانية، سجلت الحلويات ارتفاعاً غير مسبوق في أسعارها مقارنة بالفترات السابقة، وذلك قبيل شهر رمضان، حيث وصل سعر كيلو المبرومة بالفستق الحلبي إلى ١٣٠ ألف ليرة، وكيلو عش البلبل إلى ١١٠ آلاف ليرة، وكيلو البقلاوة بالفستق الحلبي إلى ٧٠ ألف ليرة، على حين بلغ سعر الكيلو من (كول وشكور) ١٣٠ ألف ليرة، و(الهريسة) بين ٢٠ و٣٥ ألف ليرة، أما المعمول فوصل سعر كيلو المحشو بالعجوة إلى ٦٠ ألف ليرة، والبرازق إلى ٦٠ ألف ليرة أيضاً، أما علبة الغريبة التي تزن ٧٥٠ غراماً فقد وصل سعرها إلى ٤٥ ألف ليرة.

من جانبه، بيّن رئيس الجمعية الحرفية لصناعة البوظة والحلويات والمرطبات بسام قلعجي في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار الحلويات الإكسترا يفوق ٢٠٠ ألف ليرة علماً أن سعرها في العام الماضي كان يحدود ٨٥ ألف ليرة، أي إن الأسعار ارتفعت نحو ١٠٠ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، معيداً ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة المستوردة منها التي تقترن أسعارها بالدولار والذهب، فمن غير المعقول أن يشتري الحرفي كيلو الفستق بـ١٩٠ ألف ليرة ويبيع بأقل من ذلك ويخسر.

موسم كنيب

وتوقّع قلعجي أن تكون الحركة الشرائية خلال شهر رمضان بأدنى المستويات لأن المواطن يفضل شراء الغذاء على الحلويات، فقد تشتري بعض العائلات المقتدرة من الطبقة الوسطى حلويات ولكن بكميات قليلة جداً، لذا سيكون الموسم كئيباً جداً بالنسبة لأصحاب محلات الحلويات، مشيراً إلى أن هذا الأمر يعني خسارة للحرفيين لذا توجه ٧٠ بالمئة منهم إلى إغلاق منشآتهم الذين أصبحوا غير قادرين على دفع أجور عمالهم بالعمل فهم أصحاب المحلات المعروفة، ومع ذلك لم يتبقّ من عمالهم سوى ١٠ بالمئة مع انخفاض كبير في حجم مبيعاتهم.

وتطرّق قلعجي إلى الكثير من المشاكل التي تعترض عمل حرفيي الحلويات منها ضرائب وزارة المالية التي لا تزال مرتفعة ولم تأخذ بحسبانها كل المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى عدم كفاية المخصصات من المازوت والغاز والكهرباء، ما يضطر الحرفي إلى الشراء من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.